التقرير السنوي 2010

ضمان الاستثمارات

ضمان الفرص

MIGA

موجز أنشطة مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي إحدى أكبر مؤسسات التنمية في العالم. وهي مصدر رئيسي من مصادر المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في مختلف مناطق العالم. وتعمل المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الدولي معاً ويكمل كل منها أنشطة الأخرى لتحقيق أهدافها المشتركة المتمثّلة في تقليص الفقر وتحسين حياة الناس.

تتبادل مجموعة البنك الدولي المعارف وتساند المشروعات في مجالات: التجارة، والتمويل، والرعاية الصحية، ومكافحة الفقر، والتعليم، والبنية الأساسية، والحوكمة، وتغيّر المناخ، وفي مجالات أخرى من أجل نفع الناس في البلدان النامية.

في السنة المالية 2010، ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم 72.9 مليار دولار لعمليات في تلك المجالات.

ارتبط البنك الدولي، الذي يضم المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، بتقديم مبلغ 58.7 مليار دولار من القروض والمنح للبلدان الأعضاء فيه. ومن أصل ذلك المجموع، بلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية لأشد بلدان العالم فقراً 14.5 مليار دولار.

وارتبطت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بتقديم ما مجموعه 12.7 مليار دولار وعبأت مبلغاً إضافياً قدره 5.4 مليار دولار من أجل تنمية القطاع الخاص في البلدان النامية، وتوجه من ذلك المجموع مبلغ 4.9 مليار دولار إلى بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) ضمانات بمبلغ 1.5 مليار دولار لمساندة استثمارات في بلدان العالم النامية.

التعاون في إطار مجموعة البنك الدولي

تركز المشروعات والبرامج المشتركة بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي على تشجيع التنمية المستدامة، وذلك من خلال: توسيع نطاق الأسواق المالية، وإصدار الضمانات للمستثمرين والمقترضين التجاريين، وتقديم خدمات المشورة بغية تحسين أوضاع الاستثمار في البلدان النامية. ويقوم البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالعمل معاً في حفز المشروعات التي تتيح الموارد للمتعاملين معها من خلال زيادة الابتكار ودرجة الاستجابة. ويبرز هذا التقرير عدداً من تلك الأنشطة.

تضم مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات مترابطة ترابطاً وثيقاً، وهي:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، الذي يقرض حكومات البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، التي تقدم قروضاً بدون فوائد، أو اعتمادات، ومنحاً لحكومات أشدّ البلدان فقراً

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، التي تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، ومساعدات فنية لتنشيط استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، التي تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية أو ضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في البلدان النامية

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، الذي يقدم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار

أبرز أنشطة السنة المالية 2010

في السنة المالية 2010، بلغ مجموع مبالغ الضمانات التي أصدرتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بشأن مشروعات في البلدان النامية الأعضاء فيها 1.5 مليار دولار، مما يشكل زيادة طفيفة عن الإصدارات الجديدة في السنة المالية الماضية البالغة 1.4 مليار دولار. وبعد سنة ركزت فيها المساندة من الوكالة تركيزاً شديداً على القطاع المالي في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، شهدت الوكالة عودة إلى حافظة ضمانات أكثر تنويعاً. كما شهدت الوكالة في هذه السنة انخفاض مستوى إلغاءات العقود، مما يشير إلى القيمة التي يعطيها المستثمرون للتغطية الضمانية التي تتيحها الوكالة في الأوقات العصيبة. ونتيجة لذلك، ازداد إجمالي التغطيات الضمانية زيادة كبيرة وبلغ 7.7 مليار دولار، وهو رقم قياسي.

الضمانات المصدرة	2006	2007	2008	2009	2010	السنوات المالية 2010–1990
عدد عقود الضمان المُصدرة	66	45	38	30	28	980
عدد المشروعات التي ساندتها الضمانات	41	29	24	26	19	616
المشروعات الجديدة[1]	34	26	23	20	16	-
المشروعات التي سبقت مساندتها[2]	7	3	1	6	3	-
مبلغ إصدارات الضمانات الجديدة، إجمالي (مليار دولار)	1.3	1.4	2.1	1.4	1.5	21.7
مبلغ إصدارات الضمانات الجديدة، مجموع (مليار دولار)[3]	1.3	1.4	2.1	1.4	1.5	22.4
إجمالي التغطيات الضمانية (مليار دولار)[4]	5.4	5.3	6.5	7.3	7.7	-
صافي التغطيات الضمانية (مليار دولار)[4]	3.3	3.2	3.6	4.0	4.3	-

1. *المشروعات التي حصلت على مساندة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لأول مرة في السنة المالية 2010 (شاملة التوسعات).*
2. *المشروعات التي ساندتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنة المالية 2010 وكذلك في سنوات سابقة.*
3. *يشمل المبالغ المعبأة من خلال البرنامج التعاوني لضمان الاكتتابات (CUP).*
4. *إجمالي التغطيات الضمانية هو الحد الأقصى لإجمالي المسؤولية الضمانية. صافي التغطيات الضمانية هو إجمالي التغطيات الضمانية مطروحاً منه إعادة التأمين*

بلغ دخل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من العمليات في هذه السنة 33.9 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 50.6 مليون دولار في السنة المالية 2009 (انظر مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة للاطلاع على المزيد من التفاصيل).

الدخل المتحقق من الأقساط والرسوم والاستثمارات* (بملايين الدولارات)

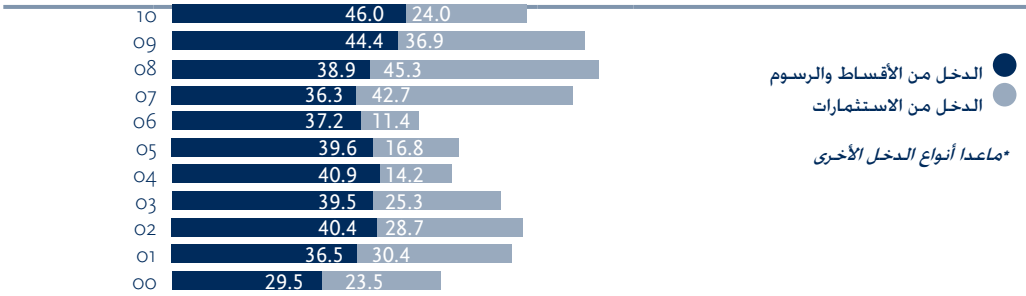

أبرز أنشطة السنة المالية 2010 (تابع)

العضوية

في السنة المالية 2010، رحبت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بانضمام المكسيك إلى عضويتها. وبذلك بلغ مجموع البلدان الأعضاء في الوكالة 175 بلداً.

أبرز أنشطة العمليات

قدّمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تغطية لمشروعات في المجالات التالية في السنة المالية 2010:

	عدد المشروعات التي تمت مساندتها	نسبة المشروعات التي تمت مساندتها (%)	مبلغ الضمانات المُصدرة (بملايين الدولارات)
المجال ذو الأولوية [1]			
البلدان المتأثرة بالصراعات	2	11	2.9
البنية الأساسية	4	21	178.3
"الاستثمارات " فيما بين بلدان الجنوب" [2 و3]	6	32	159.1
البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية[4]	6	32	342.6
المنطقة			
آسيا والمحيط الهادئ	2	11	24.2
أوروبا وآسيا الوسطى	10	52	1,084.7
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	2	11	18.1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0	0	0
أفريقيا جنوب الصحراء	5	26	336.9
القطاع			
الصناعات الزراعية والصناعات التحويلية والخدمات	5	26	123.7
القطاع المالي	9	47	936.8
البنية الأساسية	4	21	178.3
البترول والغاز والتعدين	1	6	225.0
المجموع	**19**		**1,463.8**

1. *بعض المشروعات تتناول أكثر من مجال من بين المجالات ذات الأولوية.*
2. *الاستثمارات من أحد البلدان النامية (المدرجة في الفئة الثانية) الأعضاء في الوكالة في بلد آخر من نفس الفئة.*
3. *يشكل هذا الرقم مجموع المشروعات المتضمنة استثماراً من بلد في الجنوب في بلد آخر في الجنوب. وبلغ مجموع قيمة عقود الضمان المصدرة لمستثمرين من بلدان في الجنوب في بلدان أخرى في الجنوب 56.6 مليون دولار.*
4. *أشد بلدان العالم فقراً.*

رسالة من رئيس مجموعة البنك الدولي

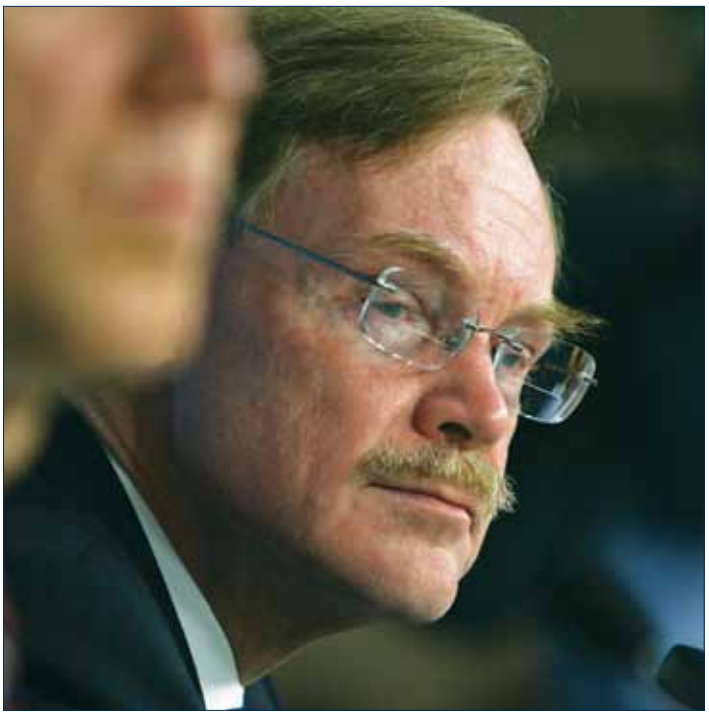

كانت هذه سنة غير عادية بالنسبة لمجموعة البنك الدولي. فمع الازدياد البطيء في قوة انتعاش الاقتصاد العالمي، صعّدت المجموعة جهودها لتخفيض أثر الأزمة المباشر على من هم في أمس الحاجة وواصلت الاستثمار في التنمية الطويلة الأمد وفي النمو في البلدان المتعاملة مع المجموعة. والبلدان النامية والصاعدة ساعدت في انتشال العالم من الأزمة وهي تتيح على نحو متزايد جانب الطلب الذي يدفع الاقتصاد العالمي. وهي أيضاً تضطلع بدورٍ رئيسي في النظام الاقتصادي العالمي يتناسب مع تفوذها المتنامي.

مع تشكّل تعددية الأطراف الحديثة التي هي انعكاس للاقتصاد العالمي المتعدد الأقطاب، أخذت مجموعة البنك الدولي في التطور أيضاً.

وفي اجتماعات الربيع التي عقدتها مجموعة البنك الدولي في هذه السنة، صادق المساهمون على جملة تاريخية من الإصلاحات. فالبنك الدولي سيحصل على أول زيادة في رأس ماله منذ أكثر من 20 سنة. كما أوفى المساهمون بالالتزام الذي أعلنوه في اسطنبول في أكتوبر/تشرين الأول الماضي لزيادة الحقوق التصويتية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالنسبة للبلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق بواقع 3 في المائة على الأقل، بما يجعل نسبة حقوق التصويت المخصصة لتلك البلدان تبلغ نسبة 47.19 في المائة – وهذا تغيّر بما مجموعه 4.59 في المائة عن العام 2008. وستزداد حصص البلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق في مؤسسة التمويل الدولية بنسبة 6.07 في المائة بحيث تبلغ 39.48 في المائة.

كما تشهد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تغييراً هاماً. فهي تقوم حالياً بتغيير إجراءاتها وتسعى لتعديل اتفاقية إنشائها بما يزيد من مرونتها ويوسع مجموعة الخدمات التي تقوم بتقديمها.

ويبرز التقرير السنوي 2010 الذي سيصدر عن الوكالة استمرار التزامها بالقيام بمهمتها وأداء رسالتها.

التفويض الممنوح للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بغية تحسين حياة الناس فيها وخلق المزيد من الفرص، مازال أكثر أهمية مما كان في أي وقت مضى. وعلى الرغم من مناخ الأعمال الحافل بالتحديات، سعت الوكالة في السنة الماضية وساندت مشروعات أسهمت في تعزيز رسالتها ونموها.

ففي السنة المالية 2010، أصدرت الوكالة ما مجموعه 1.5 مليار دولار من التغطيات الضمانية الجديدة، وتوجه ذلك المبلغ إلى مجموعة واسعة من المشروعات في كافة مناطق عمل الوكالة – من سيولة البنوك في صربيا ولاتفيا إلى ضمانات لمشروعات موانئ معقدة في تركيا والصين والسنغال. وساندت الوكالة في السنة المنصرمة استثمارات في أسواق جديدة مثل سيراليون وإثيوبيا. ومثلما في السنة الماضية، شهدت الوكالة إلغاءات لعقود أقل مما يحدث عادة.

كما واصلت الوكالة مساندة التدفقات المالية من البنوك إلى فروعها في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى التي تضررت جراء الأزمة المالية. وفيما يتخطى القطاع المالي، ساندت الوكالة متعاملين معها ساعين للحصول على التأمين ضد المخاطر السياسية من أجل استثمارات ذات أثر إنمائي قوي في قطاعي الطاقة والبنية الأساسية. علماً بأن المشروعات التي تساندها الوكالة: تخلق فرص العمل، وتتيح المياه والكهرباء والخدمات الأساسية الأخرى، وتدعم الأنظمة المالية، وتحقق الإيرادات الضريبية، وتنقل المهارات والمعرفة التكنولوجية، وتساعد البلدان في استغلال مواردها الطبيعية بطريقة مستدامة بيئياً.

كما دخلت الوكالة إلى السوق الناشئة في أنشطة الاكتتابات في أسهم رأس المال في القطاع الخاص، وذلك من خلال إتاحة الضمانات المشروطة للصناديق الساعية لتعبئة رأس المال من القطاع الخاص. ووقعت الوكالة في هذه السنة عقدها الثالث مع صندوق للاكتتابات في أسهم رأس المال في القطاع الخاص. وتركز الصناديق الثلاثة كافة على الاستثمارات الصغيرة في منطقة أفريقيا. علماً بأن وجود الوكالة كمخفض للمخاطر يعمل بمثابة المحفز للذين يسعون لتعبئة الموارد التمويلية من مستثمرين قلقين من الاحتمالات السياسية المجهولة.

وأظهرت الوكالة مرة ثانية القيادة الفكرية في مجال التأمين ضد المخاطر السياسية. وأوّت الثناء على نجاحها في إصدار تقرير بعنوان *الاستثمار العالمي والمخاطر السياسية*. فهو يسد فجوة معلومات ويبرز حقيقة أن المستثمرين يعتبرون المخاطر السياسية أهم عقبة قصيرة ومتوسطة الأمد أمام الاستثمار في البلدان النامية.

يواصل جهاز إدارة الوكالة التركيز على التغيير بغية زيادة الفعالية وتحسين الكفاءة بالنسبة للمستثمرين والمقرضين. وأوصت الوكالة في هذه السنة بأن يتخذ مجلس المديرين التنفيذيين الخطوات الضرورية التالية في تعديل اتفاقية إنشاء الوكالة، وذلك بغية تدعيم قيمتها كجهة متعددة الأطراف تتيح التأمين ضد المخاطر السياسية في سوق دائمة التطور.

وزادت الوكالة أيضاً من وثوق عملها مع الوحدات الأخرى في مجموعة البنك الدولي بغية التأكد من أفضل استخدام لما لهذه المجموعة من: خبرة، ومنتجات وأدوات، وخدمات. ومما يدعو للسرور على نحو خاص رؤية العلاقة التي ازدادت قوة بين الوكالة ومؤسسة التمويل الدولية، وذلك من خلال إنشاء وحدة مشتركة تشرف على تنمية أنشطة العمل وتتيح المساندة التسويقية المشتركة. فتلك الوحدة ستقوم بتقديم خدمات معززة وأكثر سلاسة للمتعاملين من القطاع الخاص مع الوكالة والمؤسسة، كما تتيح التنمية للبلدان التي هي بأمس الحاجة إليها وتستقطب نقاط قوة كلتا هاتين المؤسستين.

ستشهد مجموعة البنك الدولي احتمالات مجهولة في الأشهر القادمة أثناء اختبار الانتعاش الاقتصادي الضعيف. ولكن من الممكن التأكد من أن جهودها كمجموعة واحدة – تعمل مع كافة الشركاء بمثابة "صلة الوصل العالمية" – تسهم في تحقيق العولمة الاشتمالية والمستدامة ومساعدة البلدان المتعاملة معها في التغلب على الفقر وفي خلق الفرص لشعوبها.

أود شكر جهاز موظفي الوكالة على ما قاموا به من عمل جاد وما أبدوه من تفانٍ. فهم واصلوا إظهار المهنية والالتزام في التواصل مع المتعاملين مع الوكالة وتدعيم العلاقات التي تؤدي إلى مشروعات أقوى أثراً إنمائياً. كما تعكس هذه الإنجازات قوة القيادة وحسن التقدير والخبرة العملية من جانب السيدة إيزومي كوباياشي Izumi Kobayashi نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. كما أود شكر مجلس محافظي الوكالة ومجلس مديريها التنفيذيين والعديد من الشركاء على مساندتهم للوكالة.

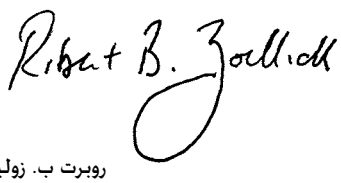

روبرت ب. زوليك
30 يونيو/حزيران 2010

أبرز أنشطة مجلس المديرين التنفيذيين

يوجه أنشطة الوكالة مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين، اللذان يمثلان 175 بلداً عضواً فيها. ويعيّن كل بلد محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. وتُناط سلطات الوكالة المؤسسية بمجلس المحافظين الذي يفوض معظم صلاحياته لمجلس مديرين تنفيذيين يضم 24 مديراً. وحقوق التصويت مرجّحة حسب الحصة من رأس المال التي يمثلها كل مدير.

يجتمع المديرون بصفة منتظمة في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبتون في المشروعات الاستثمارية ويشرفون على سياسات الإدارة بشكل عام.

كما يعمل المديرون كأعضاء في واحدة أو أكثر من عدة لجان دائمة هي:

- لجنة المراجعة
- لجنة الموازنة
- اللجنة المعنية بالفعالية الإنمائية
- لجنة نظام الحوكمة والشؤون الإدارية
- لجنة الأخلاقيات المسلكية
- لجنة شؤون الموظفين

وتساعد هذه اللجان مجلس المديرين التنفيذيين في النهوض بمسؤولياته الإشرافية من خلال عمليات الفحص المتعمق للسياسات والإجراءات.

في السنة المالية 2010، قام مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة الدولية لضمان الاستثمار باستعراض والموافقة على ضمانات لاستثمارات في 13 مشروعاً. كما وافق المجلس على موازنة الوكالة للسنة المالية 2011. ورفعت الوكالة تقارير مالية فصلية، وتعاونت في وضع استراتيجيات مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان والشراكة معها؛ وقد استعرض مجلس المديرين التنفيذيين هذه التقارير والاستراتيجيات.

كما ناقش مجلس المديرين التنفيذيين ووافق على التعديلات الموصى بإدخالها على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ويقوم حالياً مجلس محافظي الوكالة بالنظر في تلك التعديلات.

مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة الدولية لضمان الاستثمار كما في 30 يونيو/حزيران 2010

من اليسار إلى اليمين (وقوفاً): Toru، Alexey Kvasov، Gino Alzetta، Dante Contreras، Abdulrahman Almofadhi، Merza Hasan، Jim Hagan، Toga McIntosh، Michael Hofmann، Ruud Treffers، Susanna Moorehead، Sid Dib، Ambroise Fayolle، Shikibu، Philippe Ong Seng، Pulok Chatterji، Samy Watson.

من اليسار إلى اليمين (جلوساً): Anna، Ian Solomon، Carolina Renteria، Giovanni Majnoni، Sun Vithespongse، Jose Rojas، Michel Mordasin، Shaolin Yang، Brandt.

رسالة من نائب الرئيس التنفيذي

نظراً لما ميّز أوضاع الاقتصاد هذه السنة الماضية من انخفاض ثقة المستثمرين وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، واجه العالم أوقاتاً عصيبة لا يمكن نكرانها. ولكن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، في إطار وفائها برسالتها، صعّدت نشاطها بغية مساعدة تحقيق الانتعاش والنمو في البلدان النامية، وذلك من خلال إتاحة التأمين للاستثمارات التي: تخلق فرص العمل، وتتيح البنية الأساسية اللازمة، وتقدم خدمات الإقراض لقطاعات الاقتصاد الإنتاجية في أشد المناطق تأثراً.

بينما أخذ الاقتصاد العالمي في الخروج بطيئاً من بعض أصعب التحديات التي شهدتها السنة الماضية، مازال أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية غير واضح. ومن المؤكد أنه مازال العديد من البلدان المتقدمة والصاعدة تعاني من آثار الأزمة وستستمر على ذلك النحو لبعض الوقت. والواقع أن الخبراء الاقتصاديين في الوكالة، من بين خبراء آخرين، يتوقعون أن عواقب الأزمة هذه سوف تغير الأوضاع بالنسبة للتمويل والنمو طوال السنوات العشر القادمة.

وعلى الرغم من هذه البيئة الخارجية القاسية، أصدرت الوكالة في السنة المالية 2010 ضمانات بلغ مجموعها 1.5 مليار دولار لمساندة 19 مشروعاً في بلدان نامية، مقابل 1.4 مليار دولار في السنة السابقة. وتضمن ذلك مبلغ 337 مليون دولار لمساندة مشروعات في منطقة أفريقيا، وهي المنطقة ذات الأولوية الرئيسية. ومما يجدر التنويه إليه مساندة الوكالة لعملية تحديث وتوسيع ميناء داكار في السنغال. كما ساندت الوكالة الاستثمار في إثيوبيا لأول مرة وضمنت استثمارين صغيرين في سيراليون، مثلما فعلت في السنة الماضية.

وواصلت الوكالة ضمان المشروعات الجارية في إطار مبادرة القطاع المالي التي اعتمدتها لمساندة التدفقات المالية من البنوك إلى فروعها في البلدان التي تأثرت بالأزمة العالمية، مما سهّل إعادة الرسملة والوفاء بالاحتياجات من السيولة في الأمد القصير.

ازدادت حافظة ضمانات الوكالة في هذه السنة بمبلغ 400 مليون دولار بحيث وصلت إلى 7.7 مليار دولار، ونجم ذلك جزئياً عن انخفاض مستوى مدفوعات تسوية المطالبات التأمينية (run-off). ولوحظ في هذه السنة أيضاً حرص أصحاب عقود الضمان الحالية على الحفاظ على تلك التغطيات – في ضوء ازدياد التأكيد في الوضع الاقتصادي الحالي على إدارة كافة أنواع المخاطر بصورة نشطة.

ومما يدعو إلى السرور الإبلاغ عن أن قيمة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار كجهة لتخفيض المخاطر ازدادت في هذه السنة حين صنّفت لجنة بازل للإشراف على البنوك الوكالة باعتبارها «مؤسسة متعددة الأطراف عالية التقدير الترتيبي»، بحيث تستحق المعاملة المماثلة لما يعطى لمجموعة مختارة من مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف. ويحدونا الأمل بأن هذا التصنيف والقيمة الإضافية التي تنجم عنه سيحفز استثمارات سليمة تنموياً في بعض أكثر البلدان ضعفاً.

حافظت الوكالة في هذه السنة المالية على التركيز الرئيسي على تحقيق أهداف أنشطة عملها مع إعادة التموضع بغية زيادة الفعالية أيضاً. وفي هذا الخصوص، أوصت الوكالة بأن يتخذ مجلس مديريها التنفيذيين الخطوات القادمة الضرورية لتعديل اتفاقية إنشائها بغية تعزيز فعاليتها كمؤسسة متعددة الأطراف تقوم بتقديم خدمات التأمين ضد المخاطر السياسية في سوق دائم التطوّر والتغيّر. ويقوم مجلس المحافظين حالياً بالنظر في تلك التعديلات.

واصلت الوكالة تدعيم العلاقات القائمة حالياً مع السعي للوصول إلى شركاء جدد بغية مساندة تدفقات الاستثمار إلى الخارج في البلدان التي ليست الوكالة معروفة فيها جيداً. كما عززت العلاقات ضمن مجموعة البنك الدولي. وقامت بتعزيز التنمية المشتركة لأنشطة الأعمال والأنشطة التسويقية المشتركة فيما بينها وبين مؤسسة التمويل الدولية، وذلك سعياً لزيادة الأعمال الجديدة بالنسبة للوكالة وتقديم خدمات أكثر فعالية وسلاسة للمتعاملين مع مجموعة البنك الدولي في القطاع الخاص. كما وضعت الوكالة الخطط النهائية لتوسيع نطاق وجودها فعلياً في منطقة آسيا.

كما استفادت الوكالة في هذه السنة من دورها كعضو في مجموعة البنك الدولي لكي تكون مصدراً من مصادر المعرفة، وأصدرت مطبوعة جديدة بعنوان *الاستثمار العالمي والمخاطر السياسية*، التي نوهت إلى أن المخاطر السياسية هي من بين أشد معوقات الاستثمار الأجنبي في الأسواق الناشئة. وستلي هذا لاحقاً: مناقشة للنتائج أكثر تفصيلاً، واستعراض مسبق للتقرير القادم الذي سيبحث في الاستثمار العابر للحدود في الدول المتأثرة بالصراعات والدول الضعيفة. وتأمل الوكالة في أن تصبح هذه المطبوعة السنوية مرجعاً فعلياً للمستثمرين – مؤكدة بذلك القيادة الفكرية التي لدى الوكالة فيما يتعلق بقضايا ملحّة متعلقة بالمخاطر السياسية.

ومن المعروف أن منجزات الوكالة لم تكن لتتحقق بدون مهنية والتزام جهاز موظفيها. فلمواهبهم وتفانيهم القيمة الكبرى. ومن أجل التأكد من اجتذاب مواهب جديدة ومتنوعة، شرعت الوكالة في هذه السنة بتنفيذ برنامج تعيين مهنيين شباب من بلدان نامية لمدة سنتين. ومن المتوقع أن يقدموا للوكالة مساهمة قيّمة.

ختاماً، نتطلّع إلى السنة القادمة مع معرفة أن بوسعنا التعويل على المساندة من جهاز الموظفين ومن البلدان المساهمة في رأس مال الوكالة والعديد من الشركاء، وذلك من أجل نجاحها في الوفاء برسالتها في تسهيل الاستثمار الذي يحسّن حياة الناس.

إيزومي كوياباشي
30 يونيو/حزيران 2010

كبار مسؤولي ومديري الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

(من اليسار إلى اليمين، ومن الأعلى إلى الأسفل)

Izumi Kobayashi

نائب الرئيس التنفيذي

James P. Bond

رئيس خبراء العمليات

Edith P. Quintrell

مدير إدارة العمليات

Kevin W. Lu

رئيس الخبراء الماليين ومدير إدارة التمويل والمخاطر

Aradhana Kumar-Capoor

قائم بأعمال المدير والمستشار القانوني العام للشؤون القانونية والمطالبات

Frank J. Lysy

رئيس الخبراء الاقتصاديين ومدير إدارة الاقتصاد والسياسة

Christine I. Wallich

مدير مجموعة التقييم المستقلة – الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

Marcus S. D. Williams

مستشار لشؤون الإستراتيجية والعمليات

Carlos Braga

قائم بأعمال نائب الرئيس والسكرتير المؤسسي

الأثر الإنمائي الذي تحققه الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

مع الدخول في عقد جديد من السنوات، يبدو أن الاقتصاد العالمي تغلب إلى حد كبير على العاصفة التي نجمت عن الأزمة المالية والاقتصادية، وهو يخرج حالياً من التحديات والاحتمالات المجهولة التي هيمنت على السنة الماضية. وكانت تلك الأزمة عميقة ومؤلمة، مما أسفر عن احتياجات تنموية شديدة وصارخة مثلما في أي وقت مضى. ونتيجة لذلك، فإن رسالة الوكالة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بغية مساندة النمو الاقتصادي وتقليص الفقر وتحسين حياة الناس اكتسبت أهمية أكبر من أي وقت مضى.

على الرغم من أن العديد من البلدان أخذت تظهر علامات على الانتعاش من الركود العالمي، فإن أداء بلدان العالم النامية متفاوت. وحدّة الركود في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى متناقضة مع النمو القوي النسبي والمستمر في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ كما أن منطقتي جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمكنتا من النجاة من أسوأ الآثار، أما منطقة أفريقيا فخرجت من الأزمة أفضل مما كان متوقعاً. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ساعدت قوة الأساسيات تلك المنطقة على الثبات في وجه الأزمة. ولكن الزلازل المدمرة التي ضربت هايبتي أولاً ثم شيلي بعد ذلك بوقت قصير لابد أن تسفر عن تكاليف اقتصادية ضخمة لكلا البلدين. ومازالت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على أهبة الاستعداد لمساندة جهود الجهات المتعددة الأطراف والثنائية في عملية إعادة الإعمار والبناء.

يتوقع خبراء البنك الدولي أن تداعيات الأزمة المالية ستؤدي إلى تغيير أوضاع وبيئة التمويل والنمو على مدى السنوات العشر القادمة. فهم ينوهون إلى أنه على الرغم من عودة معدلات النمو الإيجابية، ستمر عدة سنوات قبل أن تعوض الاقتصادات المعنية الخسائر التي منيت بها، علماً بأن عواقب أزمة الديون السيادية الأوروبية مازالت غير واضحة. كما أن من المتوقع في السنوات العشر القادمة: تزايد الإحجام عن تحمل المخاطر، وازدياد تحوطات اللوائح التنظيمية، وضرورة كبح بعض ممارسات الإقراض كثيرة المخاطر في الفترة السابقة على الأزمة، وهو ما سيسفر عن ازدياد شحّة وتكلفة رأس المال بالنسبة للبلدان النامية.

ماذا يعني ذلك بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر؟

مع أن من المتوقع تأثر كافة أشكال التمويل بالأوضاع الآنفة الذكر، ينبغي أن تكون معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من تلك التي تواجه تدفقات حوافظ الاستثمار في أسهم، ولكن من المتوقع هبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة من الذروة البالغة 3.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية في العام 2007 إلى حوالي 2–2.5 في المائة في الأمد المتوسط. علماً بأن عواقب ذلك الهبوط يمكن أن تكون خطيرة، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل حوالي 20 في المائة من مجموع الاستثمار في مناطق: أفريقيا جنوب الصحراء، وأوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية.

وعلى هذه الخلفية، أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تقريراً استقصى جماعة الاستثمار العالمي بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر وقضايا المخاطر المرتبطة به. ويشير ذلك التقرير بعنوان

الاستثمار العالمي والمخاطر السياسية 2009 إلى عودة ازدياد مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر عقب الأزمة الاقتصادية وازدياد الاهتمام ببلدان العالم النامية كوجهة يقصدها ذلك الاستثمار. وينوه ذلك التقرير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر – التي بلغت ذروة عند مستوى 580 مليار دولار في العام 2008 – أكثر مرونة من تدفقات رأس المال الأخرى من القطاع الخاص أثناء الأزمة. كما يبرز التقرير أنه على الرغم من أن تحمل المخاطر عموماً بدا في ازدياد قبل الأزمة المالية، مازالت المخاطر السياسية إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الناشئة.

ماذا يعني ذلك بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار؟

كانت هذه السنة المالية سنة إعادة تموضع وتوحيد، مع التركيز على مساندة الانتعاش الاقتصادي والعودة إلى حافظة عمليات أكثر تنوعاً. وأتاحت هذه السنة فرصة للنظر في طرق جديدة وأفضل من أجل مساندة المستثمرين في البلدان النامية الراغبين في الوصول إلى ما وراء حدود بلدانهم. كما عملت الوكالة ومازالت تعمل مع الحكومات بغية مساندة الاستثمارات الخارجة من بلدانها.

وتواصل الوكالة إتاحة مجموعة من الأدوات والحلول التي تساند هدف العولمة الاشتمالية والمستدامة، وذلك بالاتساق مع أولوياتها المتمثّلة في تعبئة الاستثمارات وتوجيهها إلى بلدان العالم الأشد فقراً وتلك المتأثرة بالصراعات، مما يسهل مشروعات البنية الأساسية المعقدة ويشجع الاستثمار بين بلدان الجنوب (الاستثمار فيما بين البلدان النامية). للمشروعات التي تضمنها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أثر إنمائي مباشر. فهي: تخلق فرص العمل، وتتيح البنية الأساسية، وتعزز الأنظمة المالية، وتحقق الإيرادات، وتنقل المهارات والتكنولوجيات، وتساعد البلدان في استغلال الموارد الطبيعية على نحو مستدام.

واصلت الوكالة في السنة المالية المنصرمة مساعدة المشروعات في إطار مبادرة القطاع المالي التي اعتمدتها الوكالة بغية مساندة التدفقات المالية من البنوك إلى فروعها في البلدان التي ضربتها الأزمة العالمية، مما سهّل إعادة رسملتها وعالج الاحتياجات من السيولة في الأمد القصير. وتوجهت تلك المساندة إلى بنوك في: صربيا، وكرواتيا، وكازاخستان، ولاتفيا. وشكلت تلك المشروعات جزءاً من استجابة مجموعة البنك الدولي المستمرة للتصدي للأزمة والانتعاش التي تم تنفيذها في العام 2009، وذلك بالتوازي مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. ففي إطار تلك المبادرة، أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات بقيمة 1.5 مليار دولار بغية مساندة الأنظمة المصرفية والإقراض لأغراض الاقتصاد الإنتاجي في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى - مما ساعد البنوك في تلك البلدان في تحسين إدارتها لكل من: التزاماتها وأصولها، وتمديد آجال الديون المستحقة، ومساندة الإقراض لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في وقت كان فيه التمويل شحيحاً من أجل نمو مؤسسات الأعمال.

> *"تواصل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إتاحة مجموعة من الأدوات والحلول تساند الهدف الخاص بالعولمة الاشتمالية والمستدامة ..."*

وفيما يتخطى القطاع المالي، تشهد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تجدد الاهتمام من المستثمرين الساعين للحصول على خدمات التأمين من أجل مشروعات الطاقة والبنية الأساسية. ومازالت شحة الطاقة مصدر قلق هائل بالنسبة للبلدان النامية، وما زالت الحاجة للطرق وشبكات النقل والموانئ شديدة في البلدان النامية. والواقع أن الوكالة تشهد المزيد من العمليات المزمعة في عدد من القطاعات، مما يشير إلى أن أنشطة الأعمال بدأت تعود إلى طبيعتها.

مساندة الاستثمار في البنية الأساسية في أفريقيا

تعتبر محطة دوراله للحاويات في جيبوتي مثالاً رئيسياً على مشروع كبير ومعقد ساندته الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهو مشروع له أثر ملموس حالياً. ففي ديسمبر/كانون الأول 2007، غطت الوكالة مبلغ 427 مليون دولار من الضمانات من أجل إنشاء تلك المحطة. فالوكالة هيكلت الضمان الذي أتاحته بطريقة تعالج المخاطر الرئيسية التي كانت موضوع اهتمام المستثمرين في ذلك المشروع، مع استيفاء الشروط الصارمة الناظمة للتمويل الإسلامي. وأسفر ذلك عن أول ضمان تتيحه الوكالة بموجب هيكلية تمويل إسلامي. فمحطة الحاويات الحديثة الجديدة هذه التي تشغلها شركة DP World of Dubai بدأت فعلاً تعطي نتائج باهرة. وأصبح ذلك المشروع حالياً الواقع في إحدى أشد بلدان العالم فقراً يضع المعايير الفنية ومعايير الكفاءة لعمليات الميناء الأخرى، وهو العمود الفقري لاقتصاد هذا البلد. ونتيجة لذلك المشروع، بدأت جيبوتي في الظهور كبوابة تجارة رئيسية بالنسبة للبلدان الأعضاء في السوق المشتركة في شرق وجنوب قارة أفريقيا.

ساندت الوكالة في السنة المالية المنتهية هذه مشروع ميناء رئيسي آخر - في الجانب الآخر من هذه القارة في السنغال. ومن شأن ذلك المشروع عصرنة وتحديث معدات وأنظمة تشغيل مواقع محطات الحاويات رقم واحد واثنين وثلاثة في ميناء داكار الحالي. ومن شأن تلك التحسينات تمكين السنغال من: الاستفادة من موقعها الاستراتيجي في غرب القارة الأفريقية، وتخفيض تكاليف الشحن، وإتاحة زيادة القدرة على الحصول على خدمات الشحن للبلدان غير المطلّة على سواحل في تلك المنطقة، ولاسيما مالي. فشحنات الحاويات العابرة إلى ومن مالي من المتوقع أن تزداد بأربعة أضعاف في السنوات الثلاث القادمة.

كما تلتزم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتخفيض الأثر السلبي الناجم عن تغيّر المناخ من خلال مساندة الاستثمارات في البنية الأساسية غير الضارة بالبيئة. فالوكالة على علم تام بأن الاستثمار

في الطاقة المتجددة في أفريقيا يواجه تحديات كبيرة – مع فرص هامة أيضاً. فإمكانات توليد الكهرباء بطاقة الريح والشمس والمياه وحرارة الأرض الجوفية كبيرة في أفريقيا. حيث إن 24 في المائة فقط من السكان لديهم القدرة على الحصول على الكهرباء. وتتصدر كينيا عملية تطوير إمكاناتها في توليد الكهرباء بطاقة حرارة جوف الأرض، وذلك بفضل موقعها في غور انهدامي. وساندت الوكالة شركة Ormat Technologies في جهودها التقدمية في توليد الكهرباء من خلال أول مشروع يموله القطاع الخاص أنشأ توليد الطاقة من حرارة الأرض الجوفية في أفريقيا (أنظر الإطار 1).

مع أن توليد الكهرباء يعتبر تحدياً كبيراً في أفريقيا، فإن توزيع الكهرباء في تلك المنطقة يعتبر تحدياً بنفس الدرجة من التعقيد أيضاً. وفي أوغندا، تقوم الوكالة بمساندة شركة Umeme Ltd. التي فازت في العام 2005 بامتياز لتوزيع الكهرباء مدته 20 سنة – وبذلك أصبحت أول شركة خاصة في عموم أفريقيا جنوب الصحراء تقوم بتوزيع الكهرباء. وعندما بدأت تلك الشركة عملها، كانت البنية الأساسية لشبكة نقل وتوزيع الكهرباء في أوضاع مزرية. وجباية الفواتير البالغة نسبتها 75 في المائة كانت دون مستويات السلامة المالية بكثير. كما أن شركة توزيع الكهرباء التي تملكها الدولة، مؤسسة توزيع الكهرباء المحدودة الأوغندية التي تعاني من ضائقة مالية، اضطرت إلى اللجوء لإجراءات غير مأمونة من أجل تقديم الخدمات – بما في ذلك حلحلة الأسلاك الناقلة بغية ترقيع الخطوط. ومنذ فوزها بالامتياز، قامت شركة Umeme باستثمار 85 مليون دولار في تحسين الشبكة والخدمات التي تقدمها للمستهلكين (أنظر الإطار 1).

الدول المتأثرة بالصراعات والدول الضعيفة

ينوه البنك الدولي إلى أن مليار شخص يعانون حالياً من البؤس المباشر في الدول المتأثرة بالصراعات والدول الضعيفة، مع ما تشهده تلك البلدان من تأخر النمو والتنمية. وتفيد تقديرات الخبراء بأن التكلفة العالمية للصراعات تبلغ 100 مليار دولار. كما أن المخاطر السياسية تضع على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتأثرة بالصراعات والدول الضعيفة ضغوطاً أكبر مما في أي مكان آخر. ويعتبر تخفيض حدة تلك المخاطر ضرورياً لتشجيع الاستثمار الأجنبي حين تمس الحاجة إليه بغية ضمان الاستقرار مستقبلاً وتخفيض مخاطر عودة الصراعات في تلك البلدان. ولكن المخاطر العالية والاحتمالات المجهولة تجعل تخفيض المخاطر صعباً على نحو خاص، وتحد من خيارات التأمين ضد المخاطر السياسية. وسيركز التقرير الذي تصدره الوكالة بعنوان *الاستثمار العالمي والمخاطر السياسية 2010* على هذه القضية وهو ما ستجري مناقشته لاحقاً.

واصلت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الإسهام بدور هام في البلدان المتأثرة بصراعات. فعلى سبيل المثال، أصدرت الوكالة منذ العام 2007 ما يزيد على 78 مليون دولار من التغطية الضمانية لاستثمارات في أفغانستان. ومن بين المشروعات في أفغانستان آلة لصنع الطوب تعرف باسم "الآلة الخضراء"، وأسفر ذلك المشروع عن أثر هائل على صناعة بناء المساكن. كما أتاح مشروع اتصالات سلكية ولاسلكية ساندته الوكالة قدرات الهاتف النقال التي حققت الربط الذي تمس الحاجة إليه بالنسبة للعديدين في ذلك البلد.

سيراليون بلد شهد أكثر من عقد من سنوات الحرب الأهلية، وهو الآن يشهد مكاسب مرموقة ويجتذب اهتماماً كبيراً من المستثمرين. وتصدر الوكالة حالياً ضمانات لخمس مشروعات في ذلك البلد بموجب برنامج الاستثمار الصغير، ووقعت في الآونة الأخيرة على عقدين مع صندوقين في القطاع الخاص للاستثمار في أسهم رأس مال شركات يخططان لعدة استثمارات صغيرة في ذلك البلد (أنظر الإطار 2). ويتيح أحد المشروعات الذي تسانده الوكالة للسوق المحلي الجليد المفتت أو على شكل مكعبات – وهذا مورد ضروري لصناعة صيد الأسماك التي تشهد حالياً طفرة في ذلك البلد.

التصدي لتحديات توليد وتوزيع الكهرباء في أفريقيا

شهد اقتصاد كينيا وأوغندا في شرق أفريقيا نمواً مستمراً ونشاطاً كبيراً في مجالات العمل الحر. ولكن مثلما في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، يعاني كلا البلدين من نقص مزمن في الكهرباء. وفي المدن الكبيرة أيضاً مثل نيروبي وكمبالا تعتبر انقطاعات الكهرباء اليومية هي القاعدة وليست الاستثناء. وتعتمد مؤسسات الأعمال والمساكن التي تمتلك الموارد المالية اللازمة اعتماداً شديداً في الإنارة على المولدات الباهظة التكلفة والمسببة للتلوث التي تعمل على المازوت. علماً بأن محدودية طاقة توليد الكهرباء وسوء شبكات توزيعها وعدم كفاءة عملياتها تدفع تكاليف الكهرباء إلى مستوى ليس في متناول الغالبية العظمى - مما يسفر عن حلقة مفرغة قوامها: الأسعار المرتفعة، والمزيد من الخسائر، والموت والإصابات أيضاً حيث يلجأ العديدون إلى التفنّن في الحصول على توصيلات للشبكة غير مشروعة.

تفيد تقديرات البنك الدولي بأن أفريقيا جنوب الصحراء تحتاج إلى 7000 ميغاواط من القدرة الجديدة على توليد الكهرباء سنوياً، بينما يبلغ مجموع ما موّله القطاع الخاص في العقد الماضي من السنوات 3000 ميغاواط. علماً بأن شبكات توزيع الكهرباء تتطلب استثماراً كبيراً، إلا أن اتساع الرقعة الجغرافية لهذه القارة يثير تحديات خاصة بها. كما أن مصادر الطاقة المتجددة المحلية غالباً ما تكون بعيدة عن مراكز جانب الطلب، مما يسفر عن ضرورة المخصصات الكبيرة لأغراض البنية الأساسية لشبكات نقل وتوزيع الكهرباء.

يعتبر التحدي الماثل في الوفاء باحتياجات هذه المنطقة الكبيرة من البنية الأساسية الخاصة بالطاقة تحدياً يجب أن تتصدى له استثمارات القطاعين العام والخاص معاً. فالقطاع الخاص ليس بوسعه تقديم جانب من رأس المال الذي تمس الحاجة إليه فحسب، بل ربما كان الأهم من ذلك أنه يتيح الخبرة الفنية وخبرة الإدارة. ومن جانبها يمكن للوكالة الدولية لضمان الاستثمار إعطاء المستثمرين الثقة التي يحتاجونها لدخول ما هو غالباً مجال لم يسبق أن دخلته استثمارات القطاع الخاص. ففي كينيا، تساند الوكالة مستثمراً يساعد ذلك البلد في الاستفادة من موارده المحلية من حرارة الأرض الجوفية. وفي أوغندا، تساند الوكالة أول شركة خاصة كبيرة تستثمر في شبكة توزيع الكهرباء.

الاستفادة من الطاقة المتجددة

تتيح ينابيع المياه الحارة العميقة في أرض الغور الانهدامي في كينيا مصدراً من مصادر الطاقة النظيفة المتجددة والمنخفضة التكلفة. ومع أن التكاليف المسبقة لتطوير محطات الكهرباء التي تعمل بطاقة حرارة الأرض الجوفية كبيرة – ولاسيما تكاليف حفر الآبار لاستخراج بخار الماء – هي تكاليف كبيرة، فإن محطات توليد الكهرباء بطاقة حرارة الأرض الجوفية لا تصدر عنها أية انبعاثات من ثاني أكسيد الكربون وهي غير خاضعة لتقلبات أسعار المواد الأولية أو جفاف أو اختناقات البنية الأساسية لحركة النقل.

في العام 1998، أرست الحكومة الكينية عقداً على شركة Ormat Technologies، وهي شركة مستقلة لإنتاج الكهرباء، بغية تطوير محطة لتوليد الكهرباء بطاقة حرارة الأرض الجوفية في موقع أولكاري في الغور الانهدامي. علماً بأن مؤسسة الكهرباء الوطنية KenGen تشغل فعلاً محطتين اثنتين. ولكن شركة Ormat هي أول شركة خاصة تدخل هذا السوق غير المجرّب. وتألف المشروع من مراحل: تصميم، وتشييد، وإدارة، وتشغيل محطة كهرباء منخفضة الحمل تعمل بطاقة حرارة الأرض الجوفية على أساس عقد بناء وامتلاك وتشغيل. وبدأت محطة أولكارا 3 عملها بإنتاج ثمانية ميغاواط في العام 2000 – وأصبحت أول مشروع لإنتاج الكهرباء بحرارة جوف الأرض يموله وينفذه القطاع الخاص في أفريقيا. وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضماناً بمبلغ 37.5 مليون دولار يغطي استثمارات شركة Ormat في أسهم رأس مال هذه المرحلة الأولى، التي تضمنت أيضاً تقدير قيمة هذا المجال من أجل التوسعة. وعندما طلبت الحكومة الكينية من شركة Ormat المضي في زيادة استطاعة المحطة التوليدية إلى 48 ميغاواط، لجأت الشركة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار طالبة التأمين ضد المخاطر السياسية.

مع أن الوكالة وقعت على الضمان مع الشركة المستثمرة في العام 2007، لم يكن هنالك مقرض راغب في المشاركة بسبب المخاطر المتصوّرة. ولكن شركة Ormat مضت في عملية التشييد وحفر البئر باستثمار حوالي 150 مليون دولار من اكتتاباتها في رأس المال. وافتتحت المحطة عملها في الموعد المحدد في ديسمبر/كانون الأول 2008 واستطاعت شركة Ormat في العام 2009 الحصول على قرض لتمويل المشروع بأجل مدته 10 سنوات. فهذه المسيرة حتى نجاح العمليات وبالتالي إنجاز العقد المالي أسفرت عن مكافآتها الذاتية عندما اعتبرت مجلة *تمويل المشروعات* التي تصدرها مؤسسة Euromoney ذلك المشروع "صفقة الطاقة المتجددة الأفريقية للعام 2000".

محطة الكهرباء OrPower 4 تعمل حالياً بنجاح ولديها استطاعة تزويد شبكة الكهرباء بما يبلغ 55 ميغاواط من الكهرباء النظيفة الخالية من الوقود. ويدير جهاز من عاملين محليين تلك المحطة، وهم يتلقون التدريب أثناء العمل وأجور تنافسية. كما تساند هذه الشركة عدداً من برامج المجتمعات المحلية مع التركيز خصوصاً على تعليم الفتيات.

إتاحة الكهرباء للناس

واجهت أوغندا تحديات كبيرة في تحقيق توافق جانب العرض مع جانب الطلب فيما يتعلق بتقديم خدمات إمداد الكهرباء. وبعد مشاورات مستفيضة وبإرشادات من البنك الدولي شرعت الحكومة في العام 2002 بتنفيذ برنامج شامل لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء. وجرى تفكيك هيئة كهرباء أوغندا بغية إنشاء شركات مستقلة تتولى توليد ونقل وتوزيع الكهرباء. كما جرى إنشاء هيئة تنظيم بغية الإشراف على عمليات ذلك القطاع.

جرى منح شركة .Umeme Ltd امتيازاً لتوزيع الكهرباء مدته 20 سنة بدءاً من مارس/آذار 2005. وبذلك أصبحت أول شركة كبيرة من القطاع الخاص تقوم بتوزيع الكهرباء في كل أفريقيا جنوب الصحراء. وفي السنة نفسها، أتاحت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات بمبلغ 40.5 مليون دولار لتلك الشركة (تم استبداله بعقد معدل في السنة المالية 2007). وشرعت شركة Umeme بتنفيذ المهمة الضخمة المتمثّلة في تحديث البنية الأساسية المعنية وتحسين ما تقوم بتقديمه من خدمات.

بعد مضي خمس سنوات على بدء المشروع، تم تحقيق تقدم كبير في التصدي للتحديات الكبيرة. ومع استثمار ما يربو على 85 مليون دولار في بنية أساسية جديدة، كان على شركة Umeme مواجهة عدم كفاية الكهرباء التي يتم تزويدها للشبكة بسبب: انحباس الأمطار، واندلاع العنف السياسي في كينيا الذي أخر إنجاز البنية الأساسية الجديدة، واستمرار مشاكل سرقة الكهرباء والتخريب المتعمد الذي اعترى القطاع في عموم منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. والوفاء بتوقعات حكومة راغبة جداً في رؤية تحسّن سريع في قطاع الكهرباء. طوال مدة تنفيذ ذلك المشروع، أسهمت الوكالة والبنك الدولي بدور نشط في مساعدة شركة Umeme والحكومة الأوغندية في إبقاء المشروع سائراً في الوفاء بالرؤية المشتركة وهي أن تتاح للمستهلكين الكهرباء المأمونة والرخيصة التي يمكن التعويل عليها. كما أتاحت مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ 25 مليون دولار من التمويل في العام 2009، مما حقق المساندة التامة من مجموعة البنك الدولي لذلك المشروع.

من بين التحسينات التي قامت بها شركة Umeme تركيب نظام SCADA بتكلفة 5 ملايين دولار، الذي يتيح رقابة تامة على عمليات شبكة توزيع الكهرباء. وحل ذلك النظام محل شاشة المراقبة التي كانت تستخدم في رصد انقطاعات التيار ومكالمات المستهلكين. كما نفذت الشركة نظام قياس كميات الكهرباء لفائدة المصانع الصغيرة والمؤسسات الكبيرة كالجيش وقوات الشرطة والجامعات. وأدى نظام قياس الكميات الجديد إلى تخفيض تكلفة الكهرباء وتحسين تقديم الخدمات. وتفيد التقديرات بأنه خفض تلك التكلفة بحوالي 100 مليون شلن أوغندي (حوالي 45000 دولار) شهرياً بالنسبة لجامعة Makerere وحدها. كما تقوم الشركة حالياً بتنفيذ حملة سلامة كبيرة لتوعية الجمهور العام فيما يتعلق بأخطار الكهرباء وللمساعدة في تخفيض الفاقد الناجم عن التوصيلات غير المشروعة والتخريب المتعمد.

ينبغي أن ينخفض نوعاً ما التحدي الماثل في عدم كفاية الإمدادات الواردة للشبكة حين يبدأ سد Bujagali بإنتاج الكهرباء بطاقة المياه في العام 2011. ومن المتوقع أن يضيف ذلك السد 250 ميغاواط من الكهرباء للشبكة وأن يخفض الاعتماد على النفط المستورد عالي التكلفة. وتشمل مجموعة التمويلات من مجموعة البنك الدولي لفائدة مشروع سد Bujagali تغطية ضمانية من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بمبلغ 115 مليون دولار ضد مخاطر خرق العقود المعنية. وضماناً جزئياً من المؤسسة الدولية للتنمية ضد المخاطر في حدود 115 مليون دولار، فضلاً عن تمويل من مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ 130 مليون دولار.

ويجري بيع معظم الجليد إلى موزعي الأسماك المحليين والصيادين المحترفين الذين يمضون أياماً في البحر ويحتاجون للجليد لحفظ ما يصطادون من أسماك.

ومن بين المشروعات الأخرى التي ساندتها الوكالة مشروع تحديث وتوسعة شركة سيراليون لصيد الأسماك. فقبل اندلاع الصراعات، كانت تلك الشركة أكبر رب عمل في القطاع الخاص في سيراليون، ولكن لحق الدمار بأصولها. فبالإضافة إلى خلق معظم فرص العمل في ذلك البلد، تعتبر صناعة صيد الأسماك أكبر مورد للبروتينات في سيراليون ومساهمة حيوية في استقرار اقتصادها. وتركز صناعة صيد الأسماك حالياً على استيفاء معايير الاتحاد الأوروبي بشأن الصادرات، وتعمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار حالياً مع وحدات أخرى من مجموعة البنك الدولي على مساعدة شركة سيراليون لصيد الأسماك في تحقيق معايير البيئة والصحة والسلامة اللازمة.

كما تنظر الوكالة حالياً في خلق صندوق استئماني للتأمين ضد المخاطر السياسية من أجل البلدان التي تمر في مرحلة التعافي من الحروب، وذلك بغية تعزيز استثمارات القطاع الخاص فيها. وتفيد تقديرات الوكالة بأن تجنيب مبلغ 100 مليون دولار للدفع منه عند حدوث خسارة سيسهّل حوالي 500 مليون من الاستثمارات ولاسيما في بلدان لا تلقى تلك الخدمات كما يجب. ويمكن لذلك الصندوق مساعدة عدد من البلدان الخارجة من صراعات في جهود إعادة الإعمار. وتحري مناقشة هذا الاقتراح مع البلدان المانحة، مع الأمل في القدرة على تنفيذه باكراً في السنة المالية 2011.

تعزيز الأثر الإنمائي من خلال الشراكات

واصلت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تدعيم العلاقات القائمة حالياً بالتواصل مع شركاء جدد من أجل مساندة الاستثمارات الخارجة من بلدانها. ففي الاجتماعات السنوية التي جرت في اسطنبول في العام 2009، وقعت الوكالة على مذكرة تفاهم مع البنك الياباني للتعاون الدولي (JBIC)، وهو الذراع الدولي لمؤسسة التمويل اليابانية. وتسهل مذكرة التفاهم تلك التعاون بين الوكالة والبنك الياباني للتعاون الدولي في تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية في البلدان النامية. كما يساعد ذلك الاتفاق في تعبئة تدفقات رأس المال من القطاع الخاص وضمان التعاون في المشروعات التي تشارك فيها الوكالة والبنك الياباني للتعاون الدولي. ومن شأن تلك الشراكة تمكين هاتين المؤسستين من العمل الوثيق على المخاطر السياسية (أو غير التجارية) في البلدان النامية وتشجيع حوار السياسات المشترك مع تلك البلدان فيما يتعلق بالموضوعات المعنية والتعاون بشأن المطالبات.

كما وقعت الوكالة مذكرة تفاهم مع بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي (CABEI) بهدف زيادة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان أمريكا الوسطى، وذلك من الإتاحة المشتركة للضمانات ضد المخاطر غير السياسية للمشروعات في قطاعات مختلفة، في معظم الأحيان من خلال اتفاقات تأمين مشترك. وتسهل هذه المبادرة لهاتين المؤسستين تبادل المعلومات والمعارف والعمل معاً على المشروعات الرئيسية، مما يزيد المنافع للمستثمرين والبلدان المضيفة لهم على السواء. كما وقعت الوكالة في مارس/آذار على مذكرة تفاهم مع بنك التصدير والاستيراد الكوري (KEXIM) بغية

> *"من المتوقع أن تسفر مشاركة الوكالة في تعاملات التمويل العابرة للحدود عن تعزيز ثقة المستثمرين..... ويمكن أن تستفيد مؤسسات أعمال القطاع العام والقطاع الخاص في هذه المنطقة من تحسّن القدرة على الحصول على التمويل نتيجة لقيام الوكالة بإتاحة خدمات التأمين ضد المخاطر السياسية"*

تشجيع استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية ومساندة الاستثمارات الخارجة من كوريا. وفي بداية السنة المالية هذه، وقعت الوكالة على اتفاقية إعادة تأمين مع الشركة اليابانية للتأمين على الصادرات والاستثمارات (NEXI).

ولمواصلة مساندة مبادرة العالم العربي التي اعتمدتها مجموعة البنك الدولي، وسّعت الوكالة إمكانات القيام بأنشطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ودخلت الوكالة في شراكة مع مركز دبي المالي العالمي (DIFC) بغية الشروع بتنفيذ برنامج مشترك للتأمين ضد المخاطر السياسية من أجل العالم العربي. ويشجع هذا البرنامج الاستثمار الأجنبي المباشر في مؤسسات أعمال ومشروعات واقعة في العالم العربي، وذلك من خلال إتاحة وسيلة للمستثمرين تخفض المخاطر غير التجارية. ومن المتوقع أن تسفر مشاركة الوكالة في تعاملات التمويل العابرة للحدود عن تعزيز ثقة المستثمرين. ومن خلال تلك المبادرة، يمكن أن تستفيد مؤسسات أعمال القطاع العام والقطاع الخاص في هذه المنطقة من تحسّن القدرة على الحصول على التمويل نتيجة لقيام الوكالة بإتاحة خدمات التأمين ضد المخاطر السياسية. ومن شأن هذا البرنامج تعزيز الاستفادة من المعرفة العميقة التي تجمعت لمؤسسة التمويل الدولية عن أسواق هذه المنطقة وللمشاركين فيها والهيكليات المالية العابرة للحدود والمتسمة بالكفاءة.

كما جرى تعزيز العلاقات داخل مجموعة البنك الدولي. وتم المضي قُدُماً في تعزيز السعي المشترك في مجال أنشطة العمل والمساندة التسويقية المشتركة بين الوكالة ومؤسسة التمويل الدولية، وذاك بغية السعي لخلق فرص ضمان جديدة للوكالة والقيام معاً بتقديم خدمات معززة وأكثر سلاسة للمتعاملين من القطاع الخاص مع الوكالة والمؤسسة. كما ستعمل الوكالة على نحو وثيق مع المؤسسة في آسيا بغية الوصول إلى متعاملين جدد من خلال توسعة وجود الوكالة مادياً في تلك القارة. واتخذت الوكالة الخطوات اللازمة لوضع مدير عالي المستوى ومكتب ضمان الاكتتابات في هونغ كونغ سار في الصين ومأمور ضمان اكتتابات آخر رفيع المستوى في سنغافورة بغية استطلاع فرص أنشطة الأعمال لكي تتمكن الوكالة من الوصول إلى المزيد من الأسواق التي لا يتم تقديم الخدمات إليها كما يجب.

التغطية الضمانية من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تساعد الشركات في اجتذاب المساهمات في رأس مالها

دخلت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مجالاً جديداً في السنة المالية 2009 من خلال التوقيع على عقد ضمان رئيسي مع مؤسسة التنمية الأفريقية (ADC). وهذه المؤسسة هي شركة تطوير أنشطة أعمال تعبئ الاكتتابات من القطاع الخاص للاستثمار في قطاعات: العمل المصرفي، وتكنولوجيا المعلومات، والقطاع المالي، والخدمات. وفي هذه السنة، وقعت الوكالة ثلاثة عقود رئيسية أخرى مع: Sierra Investment Fund LLC، و Manocap Soros Fund LLC، و Chayton Atlas LLP.

المساندة التي تقدمها الوكالة تساعد هذه الصناديق في اجتذاب رؤوس الأموال الشحيحة للاستثمار في الأسواق الناشئة والجديدة. فالمستثمرون الذين يتخذون قرارات الاستثمار في ضوء الأوضاع العامة يمكن أن لا يكونوا مطمئنين إلى بيئة الاقتصاد الكلي في أسواق محددة نتيجة لهواجس بشأن: استقرار الحكومات المعنية، والاضطرابات الأهلية، وضعف الأطر التنظيمية. وتلك مخاطر تجدها أسواق القطاع الخاص عسيرة التحوّط منها وهي تثير تحدياً محدداً لصناديق الاستثمار في أسهم رأس المال في الأسواق الناشئة.

العقود الرئيسية تضمن قدرات احتياطية للوكالة وتتيح التسعير المسبق للشركاء عموماً في صندوق استثمار في الاكتتابات بأسهم في القطاع الخاص المهتمين بتحمل مخاطر (وعوائد) تجارية مصاحبة للاستثمارات في أفريقيا جنوب الصحراء. وتقوم الوكالة بضمان كل من الاستثمارات المعنية باستخدام الخطوات العادية في الوكالة لضمان الاكتتابات، فضلاً عن التأمين ضد المخاطر السياسية، علماً بأن الاستثمارات المعنية يجب أن تستوفي معايير الأهلية الضمانية التي تعتمدها الوكالة فضلاً عن سياسات الوكالة البيئية والاجتماعية وتلك المعنية بمكافحة الفساد.

يقوم كل من Sierra Leone Investment Fund LLc و ManoCap Soros Fund LLC of Mauritius بتعبئة رأس المال للاستثمار في عدد من الشركات الصغيرة في سيراليون. علماً بأن عقد الضمان من الوكالة لصالح تلك الصناديق يتيح مسبقاً قدرات من الوكالة على إتاحة التأمين ضد المخاطر السياسية في حدود 12 من استثمارات تلك الصناديق بما يبلغ مجموعه حوالي 16.2 مليون دولار. وستركز تلك الاستثمارات بصورة رئيسية على الصناعات الزراعية والخدمات المتصلة بها، وستساعد في تدعيم قدرات القطاع الزراعي في البلدان المعنية. فقطاع الزراعة يتيح فرص العمل لنسبة في حدود 67 في المائة من سكان سيراليون ومعظمهم مزارعو كفاف بدون فرص عمل مستدامة. وفي هذه السنة، وقعت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عقود ضمان بشأن مشروعين بموجب عقد الضمان الرئيسي– Dragon Transport Ltd و Splash Mobile Money Ltd.

وبموجب العقد الموقع مع Chayton Atlas Investments، ستتيح الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التغطية الضمانية ضد المخاطر السياسية للاستثمارات المؤهلة من بين استثمارات تلك الشركة في زامبيا وبوتسوانا. فأول استثمار مدرج في الخطة هو مبلغ 10 ملايين دولار لشراء وتوسعة الزراعة المروية في مزرعة في زامبيا. وتخطط Chayton Atlas لاستثمار إضافي بمبلغ 40 مليون دولار في اكتتابات في أسهم رأس مال تحديث وتوسعة الإنتاج الأولي وصناعات زراعية أخرى في تلك المنطقة، مما يجعل مجموع الاستثمارات 50 مليون دولار.

البلدان الأعضاء في الوكالة – 175

البلدان الصناعية – 25

أستراليا • النمسا • بلجيكا • كندا • الجمهورية التشيكية • الدانمرك • فنلندا • فرنسا • ألمانيا • اليونان • أيسلندا • أيرلندا • إيطاليا • اليابان • لكسمبورغ • هولندا • نيوزيلندا • النرويج • البرتغال • سلوفينيا • إسبانيا • السويد • سويسرا • المملكة المتحدة • الولايات المتحدة

البلدان النامية – 150

آسيا والمحيط الهادئ

أفغانستان • بنغلاديش • كمبوديا • الصين • فيجي • الهند • إندونيسيا • جمهورية كوريا • جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية • ماليزيا • ملديف • ميكرونيزيا (ولايات الموحدة) • منغوليا • نيبال • باكستان • بالاو • بابوا غينيا الجديدة • الفلبين • ساموا • سنغافورة • جزر سليمان • سري لانكا • تايلند • تيمور ليشتي • فانواتو • فييتنام

أوروبا وآسيا الوسطى

ألبانيا • أرمينيا • أذربيجان • بيلاروس • البوسنة والهرسك • بلغاريا • كرواتيا • قبرص • استونيا • جورجيا • هنغاريا • كازاخستان • كسوفو • جمهورية قيرغيز • لاتفيا • ليتوانيا • جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة • مالطة • مولدوفا • الجبل الأسود • بولندا • رومانيا • الاتحاد الروسي • صربيا • الجمهورية السلوفاكية • طاجيكستان • تركيا • تركمانستان • أوكرانيا • أوزبكستان

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

أنتيغوا وبربودا • الأرجنتين • جزر البهاما • بربادوس • بليز • بوليفيا • البرازيل • شيلي • كولومبيا • كوستاريكا • دومينيكا • الجمهورية الدومينيكية • إكوادور • السلفادور • غرينادا • غواتيمالا • غيانا • هايتي • هندوراس • جامايكا • المكسيك • نيكاراغوا • باراغواي • بنما • بيرو • سانت كيتس ونيفس • سانت لوسيا • سانت فنسنت وجزر غرينادين • سورينام • ترينيداد وتوباغو • أوروغواي • جمهورية فنزويلا البوليفارية

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الجزائر • البحرين • مصر • جمهورية إيران الإسلامية • العراق • إسرائيل • الأردن • الكويت • لبنان • ليبيا • المغرب • عُمان • قطر • المملكة العربية السعودية • الجمهورية العربية السورية • تونس • الإمارات العربية المتحدة • الجمهورية اليمنية • جيبوتي

أفريقيا جنوب الصحراء

أنغولا • بنن • بوتسوانا • بوركينا فاصو • بوروندي • الكاميرون • الرأس الأخضر • جمهورية أفريقيا الوسطى • تشاد • جمهورية الكونغو الديمقراطية • جمهورية الكونغو • كوت ديفوار • غينيا الاستوائية • إثيوبيا • إريتريا • غابون • غامبيا • غانا • غينيا • غينيا بيساو • كينيا • ليسوتو • ليبريا • مدغشقر • ملاوي • مالي • موريتانيا • موريشيوس • موزامبيق • ناميبيا • نيجيريا • رواندا • السنغال • سيراليون • سيشل • جنوب أفريقيا • السودان • سوازيلاند • تنزانيا • توغو • أوغندا • زامبيا • زمبابوي

بلدان بصدد استيفاء الانضمام لعضوية الوكالة – بلدان نامية – 2

النيجر وساو تومي وبرنسيبي

للاتصال

كبار المديرين

Izumi Kobayashi، نائب الرئيس التنفيذي	
James P. Bond، رئيس خبراء العمليات	jbond@worldbank.org
Edith Quintrell، مدير إدارة العمليات	equintrell@worldbank.org
Kevin W. Lu، رئيس الخبراء الماليين ومدير إدارة التمويل والمخاطر	klu@worldbank.org
Aradhana Kumar-Capoor، المدير والمستشار القانوني العام للشؤون القانونية والمطالبات	akumarcapoor@worldbank.org
Frank J. Lysy، رئيس الخبراء الاقتصاديين ومدير إدارة الاقتصاد والسياسة	flysy@worldbank.org
Marcus S. D. Williams، مستشار لشؤون الاستراتيجية والعمليات	mwilliams5@worldbank.org

الضمانات

Nabil Fawaz، الصناعات الزراعية والصناعات التحويلية والخدمات	nfawaz@worldbank.org
Olivier Lambert، القطاع المالي وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية	olambert@worldbank.org
Margaret Walsh، البنية الأساسية	mwalsh@worldbank.org
Antonio Barbalho، النفط والغاز والتعدين والكيماويات والطاقة	abarbalho@worldbank.org

إعادة التأمين

Marc Roex	mroex@worldbank.org

الاستفسارات بشأن أنشطة الأعمال

Michael Durr	migainquiry@worldbank.org

Media Inquiries

Mallory Saleson	msaleson@worldbank.org

الصور تقدمة

Dominic Sansoni, World Bank; Chayton Capital LLP; Scott Wallace, World Bank
Suzanne Pelland, MIGA
Simone McCourtie, World Bank Group
Deborah Campos, Frank Vincent, World Bank Group
Deborah Campos, World Bank Group
Suzanne Pelland, MIGA; Deborah Campos, World Bank Group
DP World; IHFD, LLC; Jill Crowther, MIGA
Celebi Holding
Rebecca Post, MIGA; Ormat Technologies
Jill Crowther, MIGA; Chayton Capital LLP; Arne Hoel, World Bank Group
Chayton Capital LLP; Newmont Mining Corporation, Wenhe Zhang, MIGA
Suzanne Pelland, MIGA

World Bank Group
Multilateral Investment Guarantee Agency
1818 H Street, NW
Washington, DC 20433 USA

t. 202.458.2538
f. 202.522.0316